

أولاً : تعريف تخطيط البرامج والمشروعات الاجتماعية

يمكن تعريف تخطيط البرامج والمشروعات الاجتماعية بأنه: عملية إرادية منظمة لاتخاذ قرارات علمية تسهم في اختيار أفضل البرامج الممكنة لإشباع الاحتياجات أو المساهمة في مواجهة المشكلات باستخدام أفضل الوسائل لاستثمار الموارد والإمكانيات المتاحة أو التي يمكن إتاحتها لتحقيق الأهداف في ضوء المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على التنفيذ.

ثانياً : أهمية تخطيط المشروعات الاجتماعية

تستلزم عمليات التنمية المجتمعية التخطيط للبرامج والمشروعات الاجتماعية على أساس الاستثمار الممثل للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المجتمعية في فترة زمنية محددة، ويرجع الاهتمام بتخطيط المشروعات الاجتماعية إلى أنه يسهم في تحقيق الأهداف التالية:-

الهدف الأول: أن التخطيط الفعال للبرنامج يقلل من فرض عدم التأكيد من الوصول إلى النتائج على درجة عالية من الكفاءة حيث يسهم تخطيط البرنامج في تحديد الوسائل العلمية لإشباع الحاجات ومواجهة المشكلات المجتمعية على أساس من التحديد الدقيق للأهداف القريبة والبعيدة للبرنامج .

الهدف الثاني : يسهم تخطيط البرنامج في توضيح عمليات صنع القرارات المرتبطة بتنفيذ ومتابعة وتقويم هذا البرنامج في ضوء الأولويات والبدائل المتاحة لاختيار أفضل بديل في ضوء مزايا وعيوب تطبيق كل بديل بما يحقق الأهداف المجتمعية على أساس علمي وبيانات كافية وسليمة وحديثة عن المجتمع واحتياجاته من ناحية وإمكاناته من ناحية أخرى.

الهدف الثالث : يسهم تخطيط البرامج الاجتماعية في الاستثمار الأمثل للإمكانات والموارد المجتمعية البشرية والمادية والتنظيمية بما يحقق أفضل النتائج ويسهم في توفير الخدمات مع ضمان وصولها إلى مستحقيها والاقتصاد في الوقت والتكاليف.

الهدف الرابع: يتيح تخطيط البرامج الاجتماعية الفرصة للتنبؤ بالمتغيرات والمحددات إلى ما يمكن أن تؤثر على البرنامج في مرحلة التنفيذ والاستعداد لاتخاذ الإجراءات البدائية بالتعامل ومواجهة تلك التحديات بما لا يؤثر سلباً على تحقيق البرنامج لأهدافه.

الهدف الخامس: يسهم تخطيط البرنامج في تحديد مدخلاته والعناصر الواجب استخدامها والقرارات التي توجه سير العمل والإجراءات التفصيلية التي تتبع في تنفيذ أنشطته مع وضع البرامج الزمنية وتحديد مسؤوليات المشاركين بما يحقق التنسيق بالأعمال على أساس من التعاون والتكامل وعدم حدوث تضارب أو تعارض .

الهدف السادس : يعتبر التخطيط للبرنامج وسيلة فعالة في تحديد أسس المتابعة الداخلية والخارجية على مدى مراحل تنفيذ أنشطته تحديدي المعايير التي على أساسها يتم تقييم البرنامج بعد الانتهاء منه.

ثالثاً : خطوات تخطيط المشروعات الاجتماعية

إن القيام بأي برنامج اجتماعي دون التخطيط له يصبح ضرباً من العبث وإهدار الموارد والارتجالية في العمل حيث يرتبط تخطيط البرنامج بالاستثمار الأمثل للموارد المالية والبشرية والتنظيمية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها لتحقيق الأهداف المجتمعية في ضوء التنبؤ بالمستقبل والاستعداد له.

وتتضمن خطوات تخطيط المشروعات الاجتماعية ما يلي:-

- تحديد المجتمع أو المجال الذي سيعمل معه المخطط.
- تحديد الاحتياجات والمشكلات المجتمعية وتحليلها.
- تحديد الأهداف المراد تحقيقها.
- اقتراح بدائل البرنامج تحقق الأهداف.
- اختيار البديل الأمثل في ضوء محكات المفاضلة.
- جمع المعلومات والبيانات عن البرنامج .
- تنفيذ البرنامج الذي تم اختياره .

وفيما يلي عرضاً لتلك الخطوات:-

الخطوة الأولى : تحديد المجتمع أو المجال الذي سيعمل معه المخطط.

تعتبر الخطوة الأولى في التخطيط لأي برنامج اجتماعي هي تحديد المجال الذي يعمل فيه حيث أن أي برنامج غالباً ما ينفذ في مجتمع إشباع احتياجات مواجهة مشكلات سكانه بوجه عام أو فئة من سكانه.

ولذا لا بد أن يكون لدى مخططي البرنامج معلومات كافية وحديثة عن المجتمع المراد تنميته وتشمل تلك المعلومات:-

المتغيرات السكانية وتتضمن:-

- تصنيف السكان حسب النوع إلى ذكور وإناث .
- تصنيف السكان حسب النشاط إلى داخل قوة العمل وخارجها .
- تصنيف السكان حسب الحالة العملية (صاحب عمل ويديره يعمل بأجر يعمل لحسابه) .
- تصنيف السكان حسب المهنة التي يمارسونها.

٢- تحديد الملامح الاجتماعية العامة للمجتمع.

وذلك بهدف تحديد وارد والحاجات واللاملامح الثقافية والسياسية والتدرج الاجتماعي الخدمات المتاحة أنواعها والقصور في تلك الخدمات.

٣- التعرف على الموارد المتاحة : سواء تعلقت بالموارد المالية أو مستوى المعيشة أو الفرص المتاحة أمام السكان القوى البشرية مدى المشاركة المراد الاجتماعية.

٤- التعرف على التقاليد والعادات السائدة.

إلى جانب الميول والاتجاهات والرغبات لتقدير مدى استجابة أهالي للخدمات التي يمكن أن يوفرها البرنامج.

وترجع أهمية تحديد المجال أو المجتمع الذي سيعمل معه المخطط أو المستهدف تنميته وإحداث تغيير فيه ودراسة هذا المجتمع لعدم توفر بيانات وإحصائيات ودراسات علمية وحديثة لأغلب المجتمعات التي تخطط لبرامج ومشروعات اجتماعية لتنميتها.

الخطوة الثانية : تقدير الاحتياجات والمشكلات المجتمعية وتحليلها

يعتبر تقدير الحاجات والمشكلات محاولة لتحديد ما هو مطلوب لمساعدة المواطنين في المجتمع على أن يكونوا قادرين على القيام بوظائفهم بمستوى مقبول في مختلف نواحي حياتهم وإزالة المعوقات التي تحول دون تحقيقهم لأهدافهم.

ويمكن تقدير المشكلات والاحتياجات المجتمعية باستخدام وسائل متعددة منها:-

- الإحصاءات المتعلقة بالخدمات المتاحة وغير المتاحة في المجتمع .
- المسوح الاجتماعية.
- آراء الخبراء المتخصصين في المجال المرتبط بالبرنامج لتقدير الحاجة المعيارية .
- قوائم الرجوع للمصدر لتحديد المشكلات والحاجة المجتمعية لنوعية الخدمات

مع الوضع في الاعتبار ضرورة استخدام أكثر من مصدر لتحديد كافة المشكلات المجتمعية والاحتياجات الخاصة بالسكان.

وتفيد تلك الخطوة في التوصل إلى :

- تحديد مواقع الحاجات والمشكلات التي يعاني منها السكان وشدها.
- توزيع المشكلات الاجتماعية بين المناطق الجغرافية.
- تحديد العلاقات بين المتغيرات التي يشملها تحليل المشكلة.
- تحديد البرامج القائمة لمواجهة القائمة لمواجهة المشكلات المجتمعية وإشباع الاحتياجات ولا يقتصر الأمر على تحديد المشكلات وأولوياتها فقط بل يستوجب تحديد أسبابها ودرجة الحاجة حيث يمكن تقديم الحلول المناسبة لمواجهةها.

الخطوة الثالثة : تحديد الأهداف المراد تحقيقها

في ضوء تحديد احتياجات ومشكلات المجتمع الذي يسعى لتنميته فإن المرء يستدعي تحديد الأهداف المجتمعية المراد الوصول إليها لإشباع احتياجات سكانه ومواجهة مشكلاتهم.

ويتم وضع وتحديد الأهداف بغرض توجيه البرنامج نحو حل المشكلات وإشباع الحاجات وتحديد مجموعات السكان المستهدف خدمتها .

وإذا كانت الأهداف ضرورية لتسيير النشاطات المختلفة التي يتضمنها البرنامج وبدونها يصبح تخطيط البرنامج بلا معنى فإن هناك عدد من الصفات والمميزات يجب أن تتوافر في تلك الأهداف ومن أهمها :-

- أن تكون على درجة عالية من الوضوح والتحديد .
- القناعة من قبل العاملين والمشاركين في البرنامج بهذه الأهداف.
- أن تكون واقعية قابلة للتنفيذ وليست خيالية بل ترتبط بحاجات الناس ومشكلاتهم.
- أن تكون النتائج المترتبة على تحقيقها قابلة للقياس حتى يمكن تقييم نتائجها.
- أن تكون متناسقة وغير متعارضة أو متضاربة وتدرجية في تنفيذها .
- أن تكون مصاغة بطريقة ايجابية تحدد التغيرات المطلوب تحقيقها .

- أن تكون مشروعة في إطار الأهداف العامة للمجتمع.

الخطوة الرابعة : اقتراح بدائل لبرامج تحقق الأهداف

ويقصد بالبديل أن يضع المسؤولون عن التخطيط مجموعة من الحلول أو البرامج البديلة والتي يصلح كل منها بدرجة معينة وكيفية محددة للوصول إلى الأهداف المطلوبة .

ويمكن أن يشارك في اقتراح تلك البدائل جميع المسؤولين عن تخطيط برامج ومشروعات التنمية في المجتمع المستهدف اعتماد على بعض المصادر.

ومن أهم تلك المصادر.

- اقتراحات الأهالي أنفسهم وتعبيرهم عن البرامج التي يمكن أن تشبع احتياجاتهم أو تساعد في مواجهة مشكلاتهم.
- الهيئات الأهلية والحكومية الموجودة في المجتمع أو ممثلو تلك الهيئات.
- القيادات الشعبية والمهنية التي تمثل سكان المجتمع وتعبّر عن رغباتهم.
- النتائج التي تم التوصل إليها بدراسة احتياجات ومشكلات المجتمع وتحديد أولوياتها .
- ويجب على المخطط أن لا يقيد نفسه بعدد محدد من البدائل بل يحدد ما في البدائل الممكنة حتى لا يتم تجاهل بدائل ربما تكون أكثر كفاءة وفاعلية.

الخطوة الخامسة : اختيار البديل الأمثل في ضوء محكات المفاضلة

في هذه الخطوة يتم تحديد محكات للمفاضلة بين البرامج التي تم اقتراحها كبداية لإشباع حاجات سكان المجتمع أو مواجهة مشكلاتهم وتقويمها ومقارنة كل واحد منها بالآخر من حيث المزايا والعيوب والتكاليف ومشكلات التنفيذ والنتائج المتوقعة.

ويمكن أن تحدد محكات المفاضلة بين البرامج المقترحة للاختيار من بينهما فيما يلي:-

المحك الأول : الأهمية النسبية : لكل برنامج من البرامج المقترحة وقدرته على تحقيق الأهداف ذات الأولوية التي تم تحديدها .

المحك الثاني : محك التكلفة : أي البرنامج الذي يربط بتكلفة أقل مع تحقيق نفس مستوى الأهداف.

المحك الثالث : محك الإمكانية : بمعنى إمكانية تنفيذ البرنامج في ضوء الظروف القائمة والموارد المتاحة .

المحك الرابع : محك العدالة : أي اختيار البرنامج الذي يحقق أكبر مدى لتوزيع الخدمات دون تحيز بين الجماعات والأفراد المحتاجين لخدماته.

المحك الخامس : محك المشاركة : أي اختيار البرنامج الذي يضمن مشاركة أكبر من جانب المواطنين بما يسهم في تحمسهم لهذا البرنامج وعدم معارضتهم له .

وبعد أن يتم الاتفاق على أحد البرامج باعتباره أفضل البدائل لتحقيق الأهداف فإنه لا بد من جمع المعلومات من داخل المجتمع وخارجه بهدف تأييد تنفيذ البرنامج وتدعيم فكرته .

وتنتهي هذه الخطوة بتحديد وصف البرنامج ويتضمن ما يلي:-

- الموقع الذي سينفذ فيه البرنامج أو المجال الجغرافي لتنفيذه.
- الأهداف التي يجب أن يحققها البرنامج .
- المدى الزمني لتنفيذ البرنامج.
- الثقة المستهدفة من أنشطة البرنامج من حيث عددهم وخصائصهم.
- الأنشطة التي يتضمنها البرنامج أو خدماته

الخطوة السادسة : جمع المعلومات والبيانات من البرنامج

- الجهاز الوظيفي بالبرنامج ومستويات كل منهم وأساليب تنميتهم.
- الموارد المالية المخصصة للبرنامج موزعة على أنشطته ومصادر ها.
- الموارد الأخرى المتاحة أو التي يمكن إتاحتها للاستخدام في البرنامج.
- التوصيف العام لطرق تنفيذ البرنامج.
- الصعوبات المتوقعة أثناء مرحلة التنفيذ .

تتمثل هذه الخطوة في ترجمة ما تم الاتفاق عليه في الإطار النهائي لوضع البرنامج موضع التنفيذ وفيها يقوم المسؤولون عن تنفيذ الأنشطة التي يتضمنها البرنامج بتوزيع المسؤوليات بينهم والتزام كل مهم بما حدد له من مسؤوليات ومهام .

رابعاً: المهارات التي يجب توافرها في القائم بالتخطيط لتقويم المشروعات الاجتماعية

على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول تحديد المشاركين في العملية التقييمية فإن هناك مجموعة من المهارات التي لا بد وأن يتمتع بها القائم بالعملية التقييمية أو حتى المشارك فيها، ومن أهم هذه المهارات ما يلي:-

- ١- أن يكون لديه معرفة بمفهوم التقويم وأنواعه.
 - ٢- أن تكون لديه القدرة على تحقيق الأهداف بطريقة قابلة للقياس لأن برامج التقويم الفعالة تقوم في المقام الأول على أساس من القياس.
 - ٣- أن تكون لديه القدرة على المفاضلة بين الاختيارات المتوفرة والتي تناسب كل هدف من أهداف البرامج المحددة.
 - ٤- أن تكون لديه القدرة على إعداد وتصميم اختبارات واستمارات لتقييم البرامج والمشروعات.
 - ٥- أن يتمتع بالقدرات التطبيقية للأنشطة التقييمية.
 - ٦- أن تكون لديه القدرة على تنظيم المعلومات والبيانات بطريقة تيسر من الاعتماد عليها والاستعانة بها بما يساهم في إثراء العمليات التقييمية.
 - ٧- أن تكون لديه القدرة على تخطي العقبات التي قد تطرأ أثناء الأنشطة التقييمية.
 - ٨- أن تكون لديه المهارة على القيام بأكثر من دور أثناء عمليات التقويم.
 - ٩- أن تكون لديه القدرة على معرفة وفهم واسع بمجال المشكلة التي يجب على البرنامج تناولها ومدرراً لنتائج المتغيرات التي تؤثر على الأفراد والمجموعات حيث تحدد أهم أدواره في: -
- مسئول عن إصدار أحكام حول ممارسات إدارية بهدف التحسين أو اتخاذ القرار.

- أحد أعضاء البرنامج الذى يساعد في التحسين والتطوير.
- يقوم بدور المستشار للتزويد بخبرة جمع المعلومات.
- يقوم بدور المدرب للموظفين المشرفين على البرنامج.

خامساً: الصعوبات التي تواجه التخطيط لتقويم المشروعات الاجتماعية

تتعرض عملية تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية إلى العديد من الصعوبات والمشكلات التي تقلل من فاعلية نتائج التقويم ، ومن أهم هذه الصعوبات ما يلي:-

- (١) عدم توفر البيانات المطلوب الاعتماد عليها من حيث الكم أو الكيف سواء تتعلق هذه البيانات بالبرامج أو المشروعات أو بالإحصائية الرسمية وغير الرسمية مما يقلل من الثقة التامة في نتائج التقويم.
- (٢) عدم توافر العدد المناسب من الخبراء للقيام بالعمليات التقويمية ممن يتوافر لديهم العلم والمشروعات.
- (٣) صعوبات توفر المعايير والمحكات التي يمكن الاتفاق عليها لاتخاذ قرارات تحديد كفاءة وفاعلية البرامج والمشروعات الاجتماعية بجانب عدم توفر مقاييس صحيحة لقياس نتائج البرامج والمشروعات الاجتماعية وتحديد مردودتها لصعوبة التحديد الرقمي لتلك المردودات.
- (٤) مقاومة إجراء عمليات التقويم نتيجة للخوف من الآثار المترتبة على تقويم البرامج والمشروعات والتي قد تتمثل في شعور العاملين بالبرامج بالقلق إزاء نتائج عمليات التقويم ، كالخوف من إدخال تجديداً أو إنهاء البرنامج ككل أو الخوف من إساءة استخدام نتائج التقويم كمعلومات ضدهم.
- (٥) صعوبات تصميم المقياس الخاصة بتقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية خاصة إذا كانت تلك البرامج والمشروعات مخصصة أو هادفة نحو تغيير السلوك وذلك لصعوبة القياس التام للسلوكيات الاجتماعية.
- (٦) مقاومة إجراء تقويم البرامج الاجتماعية لادعاء البعض أن تلك العمليات مضيعة للوقت والجهد واستنزاف للموارد ، وأن الهدف منها لا يتساوى مع ما تتطلبه من نفقات.
- (٧) عدم وضوح الأهداف من وراء تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية أمام كافة من يشتركون في عمليات التقويم ، خاصة وأن تلك العملية تتطلب التأكد من نمط العلاقات الاجتماعية بين جميع القائمين على المشروع.
- (٨) صعوبات وضع ضوابط فاصلة تحدد الآثار الناجمة عن تطبيق البرامج والمشروعات الاجتماعية التي يتم تنفيذها مع غيرها من البرامج الأخرى التي تنفذ في نفس الفترة حيث أن أي برنامج يتأثر بالعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها المجتمع، كما يتأثر بالبرامج والمشروعات الأخرى نتيجة لوجود تأثيرات متبادلة بين جميع البرامج والمشروعات الاجتماعية.
- (٩) صعوبات تحديد وقياس العائد الاجتماعي للمشروعات والبرامج الاجتماعية نظراً لما يتطلبه ذلك من وقت طويل، علاوة على ارتباط البرامج والمشروعات الاجتماعية بقضايا ومشكلات ذات أبعاد متداخلة ومتشابكة ، وفي نفس الوقت معقدة، كما أنها تتأثر بالأيديولوجية السائدة في المجتمع مما يحول دون إمكانية التحديد القاطع لها.

(١٠) عدم تطبيق نتائج التقييم والانتفاع بها في تحسين البرامج والمشروعات الاجتماعية التي يتم تنفيذها خاصة إذا كانت تلك النتائج تؤثر على مصلحة القائمين على تلك البرامج والمشروعات وعلى مدى استمراريتهم في مناصبهم أو مواقعهم الإدارية.

(١١) معارضة الجهات الممولة للبرامج والمشروعات أو الوكالات المانحة لإجراء عمليات التقييم وعدم تضمينها للتقييم كجزء من تكلفة البرامج أو أن تستأثر الجهة المانحة بتحديد من يقوم بعملية التقييم أو الإصرار على استخدام منهج معين وفي وقت معين، مما يؤثر في النهاية على طبيعة عمليات التقييم ذاتها وعلى النتائج المتوقعة من ورائها.

(١٢) وجود تعدد وتعارض بين الأهداف والأولويات.

(١٣) غياب التحديد الدقيق لمهام كثير من الأجهزة القائمة على عملية التقييم حيث التداخل بين الاختصاصات والازدواجية في معظم الأعمال ، وعدم التوصيف الدقيق لواجبات ومسؤوليات الوظائف التي تؤديها تلك الأجهزة.

(١٤) الاختلالات المتعلقة بعنصر العمل المتمثلة في التضخم الوظيفي وازدواجية المسؤولية الإدارية داخل الوحدة الواحدة ، وكذلك وجود مستويات تنظيمية غير ضرورية في هيكل التنظيم الإداري وما يستتبعه من تقصير لأداء الخدمة.

(١٥) القياس المضلل في ظل غياب المصداقية والشفافية، ويحدث ذلك في حالة القياس الخارجي من جانب المستفيد أو المواطن طالب الخدمة حيث تحرص الإدارة في ظل غياب الشفافية على حجب البيانات التي تعطي مؤشرات سلبية عن الإدارة وتقديم البيانات في صورة غير واقعية لإعطاء انطباع طيب عن الأداء.

(١٦) صعوبة التغلب على مقاومة التغيير في المجتمع.

(١٧) ضعف الاتصال من جانب القائمين بعملية التقييم.

(١٨) فشل بعض الباحثين في الدعوة لتبني نتائج أبحاثها العملية.

(١٩) عدم وضوح وتحديد الأهداف.

(٢٠) النتائج لا تظل طويلاً ولذا فمن الضروري أن تتطور باستمرار.

(٢١) عدم القدرة على التحكم في العوامل الذاتية مما يؤدي إلى عدم وجود صدق داخل التقييم.

(٢٢) عدم التحكم في المتغيرات المستقبلية.

أما المشكلات التي تواجه القائمين بالتقييم فتتحدد فيما يلي:-

(١) المشكلات الإنسانية المتعلقة بالعاملين في الميدان وبالمشرفين، وذلك سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتتمثل في المقاومة الشعورية أو اللاشعورية من جانب الإداريين أو المشرفين أو العاملين في الميدان على اختلاف مستوياتهم والتي يبدونها لمن يقوم بعملية التقييم.

(٢) المشكلات المتعلقة بمصادر البيانات ومن أهم المشكلات التي تواجه القائمين بعملية التقييم عدم توافر البيانات الكافية التي يمكن الاعتماد عليها من حيث الكم والكيف ويزيد من صعوبة هذا الأمر تعدد مصادر البيانات والتفاوت في درجة صدقها.

٣) المشكلات المتعلقة بنوع المشروع أو البرنامج حيث أن المشكلات التي تواجه القائمين على عملية التقويم وإمكانيات معظم مؤسسات الرعاية الاجتماعية قد تكون متعددة الأغراض، وكمثال فإن الوحدة الصحية مفروض أن تؤدي خدمات صحية ووقائية معاً أي لا تقتصر في نشاطها على الجانب الصحي فقط ولكنها يجب أن تقوم بمهمة التثقيف ونشر الوعي الصحي بين المواطنين وعلى خطة التقويم أن تراعي ذلك بدقة.

٤) ومن المشكلات التي تواجه المشاركون في التقويم أيضاً مشكلة تحديد المدى الجغرافي الذي يحاول قياس تأثير البرنامج أو المشروع، وهل يقتصر على المنطقة التي تنفذ فيها المشروع؟ أم يتعداه إلى المناطق المجاورة أيضاً؟ ومن المفيد التمييز بين ما يسمى منطقة النشاط وهي المنطقة التي قد يمتد تأثير المشروع.

٥) المشكلات المتعلقة بتحليل النتائج وتفسيرها، فمن المشكلات التي تواجه القائمين بعملية التقويم العمل على تحقيق من صدق العلاقات بين الأسباب والنتائج أي ثبات أن التغيرات الحادثة بسبب المشروع نفسه، وهناك أيضاً بعض المشكلات مثل:-

- قد ترجع المشكلة للمستفيدين من المشروع أنفسهم لأي سبب من الأسباب.
 - قد ترجع المشكلة في عدم متابعة الهيئة العامة لأمية وتعليم الكبار للمشروع حيث أن علاقة الهيئة بالمشروع هي علاقة مادية فقط.
 - عدم تنفيذ المشروع كما خطط له لسبب أو لآخر وقد يرجع ذلك لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.
- ومن خلال الممارسة العملية للتقويم سوف تظهر أمام الباحث العديد من العوامل التي قد تؤدي إلى إخفاق العملية التقويمية أو تعوق تطبيقها.

أسئلة المحاضرة

السؤال الأول ناقش/ ناقش أهمية التخطيط لتقويم المشروعات الاجتماعية ؟

أهمية تخطيط المشروعات الاجتماعية

تستلزم عمليات التنمية المجتمعية التخطيط للبرامج والمشروعات الاجتماعية على أساس الاستثمار الممثل للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المجتمعية في فترة زمنية محددة، ويرجع الاهتمام بتخطيط المشروعات الاجتماعية إلى أنه يساهم في تحقيق الأهداف التالية:-

الهدف الأول: أن التخطيط الفعال للبرنامج يقلل من فرض عدم التأكيد من الوصول إلى النتائج على درجة عالية من الكفاءة حيث يساهم تخطيط البرنامج في تحديد الوسائل العلمية لإشباع الحاجات ومواجهة المشكلات المجتمعية على أساس من التحديد الدقيق للأهداف القريبة والبعيدة للبرنامج .

الهدف الثاني : يساهم تخطيط البرنامج في توضيح عمليات صنع القرارات المرتبطة بتنفيذ ومتابعة وتقويم هذا البرنامج في ضوء الأولويات والبدايل المتاحة لاختيار أفضل بديل في ضوء مزايا وعيوب تطبيق كل بديل بما يحقق الأهداف المجتمعية على أساس علمي وبيانات كافية وسليمة وحديثة عن المجتمع واحتياجاته من ناحية وإمكاناته من ناحية أخرى.

الهدف الثالث : يسهم تخطيط البرامج الاجتماعية في الاستثمار الأمثل للإمكانات والموارد المجتمعية البشرية والمادية والتنظيمية بما يحقق أفضل النتائج ويسهم في توفير الخدمات مع ضمان وصولها إلى مستحقيها والاقتصاد في الوقت والتكاليف.

الهدف الرابع: يتيح تخطيط البرامج الاجتماعية الفرصة للتنبؤ بالمتغيرات والمحددات إلى ما يمكن أن تؤثر على البرنامج في مرحلة التنفيذ والاستعداد لاتخاذ الإجراءات البدائية بالتعامل ومواجهة تلك التحديات بما لا يؤثر سلبا على تحقيق البرنامج لأهدافه.

الهدف الخامس: يسهم تخطيط البرنامج في تحديد مدخلاته والعناصر الواجب استخدامها والقرارات التي توجه سير العمل والإجراءات التفصيلية التي تتبع في تنفيذ أنشطته مع وضع البرامج الزمنية وتحديد مسؤوليات المشاركين بما يحقق التنسيق بالأعمال على أساس من التعاون والتكامل وعدم حدوث تضارب أو تعارض .

الهدف السادس : يعتبر التخطيط للبرنامج وسيلة فعالة في تحديد أسس المتابعة الداخلية والخارجية على مدى مراحل تنفيذ أنشطته تحديدي المعايير التي على أساسها يتم تقييم البرنامج بعد الانتهاء منه.

السؤال الثاني فسر/ فسرى وسائل وأهمية تقدير الاحتياجات والمشكلات الاجتماعية ؟

تقدير الاحتياجات والمشكلات المجتمعية وتحليلها

يعتبر تقدير الحاجات والمشكلات محاولة لتحديد ما هو مطلوب لمساعدة المواطنين في المجتمع على أن يكونوا قادرين على القيام بوظائفهم بمستوى مقبول في مختلف نواحي حياتهم وإزالة المعوقات التي تحول دون تحقيقهم لأهدافهم.

ويمكن تقدير المشكلات والاحتياجات المجتمعية باستخدام وسائل متعددة منها:-

- الإحصاءات المتعلقة بالخدمات المتاحة وغير المتاحة في المجتمع .
 - المسوح الاجتماعية.
 - آراء الخبراء المتخصصين في المجال المرتبط بالبرنامج لتقدير الحاجة المعيارية .
 - قوائم الرجوع للمصدر لتحديد المشكلات والحاجة المجتمعية لنوعية الخدمات
- مع الوضع في الاعتبار ضرورة استخدام أكثر من مصدر لتحديد كافة المشكلات المجتمعية والاحتياجات الخاصة بالسكان.
- وتفيد تلك الخطوة في التوصل إلى :

- تحديد مواقع الحاجات والمشكلات التي يعاني منها السكان وشدها.
- توزيع المشكلات الاجتماعية بين المناطق الجغرافية.
- تحديد العلاقات بين المتغيرات التي يشملها تحليل المشكلة.
- تحديد البرامج القائمة لمواجهة القائمة لمواجهة المشكلات المجتمعية وإشباع الاحتياجات ولا يقتصر الأمر على تحديد المشكلات وأولوياتها فقط بل يستوجب تحديد أسبابها ودرجة الحاجة حيث يمكن تقديم الحلول المناسبة لمواجهةها.

السؤال الثالث حدد / حددي محكات المفاضلة لاختيار البديل الأمثل؟

ويمكن أن نحدد محكات المفاضلة بين البرامج المقترحة للاختيار من بينهما فيما يلي:-

المحك الأول : الأهمية النسبية : لكل برنامج من البرامج المقترحة وقدرته على تحقيق الأهداف ذات الأولوية التي تم تحديدها .

المحك الثاني : محك التكلفة : أي البرنامج الذي يربط بتكلفة أقل مع تحقيق نفس مستوى الأهداف .

المحك الثالث : محك الإمكانية : بمعنى إمكانية تنفيذ البرنامج في ضوء الظروف القائمة والموارد المتاحة .

المحك الرابع : محك العدالة : أي اختيار البرنامج الذي يحقق أكبر مدى لتوزيع الخدمات دون تحيز بين الجماعات والأفراد المحتاجين لخدماته .

المحك الخامس : محك المشاركة : أي اختيار البرنامج الذي يضمن مشاركة أكبر من جانب المواطنين بما يسهم في تحمسهم لهذا البرنامج وعدم معارضتهم له .

السؤال الرابع اذكر / اذكرى مصادر اقتراح البدائل ؟

يمكن أن يشارك في اقتراح البدائل جميع المسؤولين عن تخطيط برامج ومشروعات التنمية في المجتمع المستهدف اعتماد على بعض المصادر ومنها:-

- اقتراحات الأهالي أنفسهم وتعبيرهم عن البرامج التي يمكن أن تشبع احتياجاتهم أو تساعد في مواجهة مشكلاتهم.
- الهيئات الأهلية والحكومية الموجودة في المجتمع أو ممثلو تلك الهيئات.
- القيادات الشعبية والمهنية التي تمثل سكان المجتمع وتعبّر عن رغباتهم.
- النتائج التي تم التوصل إليها بدراسة احتياجات ومشكلات المجتمع وتحديد أولوياتها .
- ويجب على المخطط أن لا يقيد نفسه بعدد محدد من البدائل بل يحدد ما في البدائل الممكنة حتى لا يتم تجاهل بدائل ربما تكون أكثر كفاءة وفاعلية.

السؤال الخامس اشرح/ اشرحي المهارات التي يجب توافرها في القائم بالتخطيط لتقويم المشروعات الاجتماعية؟

على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول تحديد المشاركين في العملية التقويمية فإن هناك مجموعة من المهارات التي لا بد وأن يتمتع بها القائم بالعملية التقويمية أو حتى المشارك فيها، ومن أهم هذه المهارات ما يلي:-

- ١- أن يكون لديه معرفة بمفهوم التقويم وأنواعه.
- ٢- أن تكون لديه القدرة على تحقيق الأهداف بطريقة قابلة للقياس لأن برامج التقويم الفعالة تقوم في المقام الأول على أساس من القياس.
- ٣- أن تكون لديه القدرة على المفاضلة بين الاختيارات المتوفرة والتي تناسب كل هدف من أهداف البرامج المحددة.
- ٤- أن تكون لديه القدرة على إعداد وتصميم اختبارات واستمارات لتقييم البرامج والمشروعات.

٥- أن يتمتع بالقدرات التطبيقية للأنشطة التقييمية.

٦- أن تكون لديه القدرة على تنظيم المعلومات والبيانات بطريقة تيسر من الاعتماد عليها والاستعانة بها بما يساهم في إثراء العمليات التقييمية.

٧- أن تكون لديه القدرة على تخطي العقبات التي قد تطرأ أثناء الأنشطة التقييمية.

٨- أن تكون لديه المهارة على القيام بأكثر من دور أثناء عمليات التقييم.

٩- أن تكون لديه القدرة على معرفة وفهم واسع بمجال المشكلة التي يجب على البرنامج تناولها ومدركاً لنتائج المتغيرات التي تؤثر على الأفراد والمجموعات حيث تحدد أهم أدواره في: -

— مسئول عن إصدار أحكام حول ممارسات إدارية بهدف التحسين أو اتخاذ القرار.

— أحد أعضاء البرنامج الذي يساعد في التحسين والتطوير.

— يقوم بدور المستشار للتزويد بخبرة جمع المعلومات.

— يقوم بدور المدرب للموظفين المشرفين على البرنامج.